مبنيا والبكرة لا الدلو والحبل ما لم يقل بمرافقها في بيعها اي الدار وكذا بستانها كما سيجيء في باب الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام القدور لا القصاع وفي الحمار اكافه ان شراه من المزارعين واهل القرا لا المارين بالحمرين وتدخل قلادته عرفا ويدخل ولد البقرة الرضيع وفي الاناث لا رضيعا او لابه يقيني وتدخل ثياب عبد وجارية اي كسوة مثلها يعطيها هذه او غيرها لا حليها الا ان سلمها او قبضها وسكت وتمامه في الصيرفية ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكر قيد في المسئلتين فبالذكر اولى مثمرة كانت او لا صغيرة او كبيرة الا اليابسة لانها على شرف القلع فتح اذا كانت موضوعة فيها كالبنا للقرار فلونبتها صغارا تقلع زمن الربيع اذ من اصلها تدخل واذ من وجه الارض لا الا بالشرط وتمامه في شرح الوهبانية وفي القنية شري كرما دخل الوتايد المنصوبة في الارض وكذا الاعمدة المدقوقة في الارض التي عليها اغصان الكرم المسماة بارض الخيل بركاير الكرم وفي النهر كل ما دخل تبعا لا يقابله شيء من الثمن بكونه كالوصف وذكره المص في باب الاستحقاق قبيل السلم ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية الا اذا بنت ولا قيمة له فيدخل في الاصح شرح مجمع ولا الثمر في بيع الشجر بدون الشرط عبر هنا بالشرط وتبعه بالتسمية ليفيد ان لا فرق وان هذا الشرط غير مفسد وخصه بالثمر اتباعا لقوله عليه الصلاة والسلام للبايع

ان يشترط

كماء البئر او دود وغيره

ان يشترط المبتاع ويومر البايع بقطعهما الزرع والثمر وتسليم المبيع الارض والشجر عند وجوب تسليمهما فلو لم ينفذ الثمن لم يومر به خانية وان لم يظهر صلاحه لان ملك المشتري مشغول بملك البايع فيجبر على تسليمه فارغا كما لو اوصى بنخل لرجل وعليه بسر حبث يجبر الورثة على قطع البسر هو المختار من الرواية ولو لجبة وفي الفصولين باع ارضا بدون الزرع فهو للبايع باجر مثلها تحول على ما اذا رضي المشتري تمر ومن باع ثمرة بارزة اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقا ظهر صلاحها او لا صح في الاصح فلو بزر بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وصححه الترجمي وافتى به الحلواني بالجواز لو الخارج اكثر زيلعي ويقطعها المشتري في الحال جبرا عليه وان شرط تركها على الاشجار فسد البيع كشرط القطع على البايع حاوي وقيل قابله محمد لا يفسد اذا تناهت الثمرة للتعارف فكان شرطا يقتضيه العقد وبه يفتي بحر عن الاسرار لكن في القهستاني عن المضمرات انه على قولها الفتوى فتنبه قيد باشتراط الترك لانه لو شراها مطلقا وتركها باذن البايع طاب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما شاهت لم يصدق بشيء واذا استاجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة وطابت الزيادة لبقاء الاذن ولو استاجر الارض لترك الزرع فسدت بحر مالة المدة ولم تطلب

Copyright © King Saud University